

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة الأولى / الجلسة الثامنة

المنعقدة في مدينة نابلس

الموافق 1996/6/13

الساعة 12:40 مساءً

- افتتح الأخ/ احمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وبحضور الأخ/ الرئيس أبو عمار، باسم الله الجلسة الصباحية للمجلس، وطلب إلى الأخ روجي فتوح (أمين سر المجلس) التحقق من النصاب القانوني بتلاوة أسماء الأعضاء.

بحضور: (81) عضواً، وغياب (7) أعضاء وكان على النحو التالي:

احمد الديك غياب بعذر

رأفت النجار لم يتمكن من الحضور

راوية الشوا غياب بعذر

فرج الصراف غياب - مريض

وجيه ياغي لم يتمكن من الحضور

محمود دعاس غياب بعذر

محمد الحوراني غياب

وبعد ذلك استعرض الأخ رئيس المجلس (أبو علاء) الأسباب التي أدت إلى تعطيل جلسات المجلس واللجان يومي الثلاثاء والأربعاء الموافق 11 - 12/6/1996، وحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية ذلك .

وتحدث أيضاً عن المفاوضات التي تمت بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي من أجل حل موضوع تنقل الأعضاء بين مدن الضفة والقطاع، ودعا الحكومة الإسرائيلية لرفع يدها عن التدخل في الشؤون الفلسطينية وخاصة المجلس التشريعي الفلسطيني، حفاظاً على العملية السلمية، واقترح بتأليف لجنة متابعة لحل هذا الموضوع حلاً جذرياً وتتألف من الاخوة:

- الأخ أبو مازن

- الأخ نبيل شعث

- الأخ صائب عريقات

- الأخ جميل الطريفي

- الأخ صلاح التعمري

وبعد ذلك طلب الأخ (أبو علاء) رئيس المجلس إلى الأخ/ الرئيس أبو عمار للاستجابة إلى قرارات المجلس التي تكررت حول موضوع المعتقلين وموضوع الأخ اياد السراج خاصة، والإفراج عنهم.

• ومن ثم تابع الأخ (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي تلاوة جدول الأعمال المتضمن:

1. إقرار محضر الجلسة السابقة (الجلسة السابعة).

2. متابعة مناقشة البيان الوزاري.

3. ما يستجد من أمور.

أولاً: إقرار محضر الجلسة السابقة (الجلسة السابعة)

- لم يتم إقرار محضر الجلسة السابقة (الجلسة السابعة) ومناقشة تقارير اللجان وذلك بسبب عدم سماح الجانب الإسرائيلي للاخوة الأعضاء من غزة بإحضار حقائبهم على أن يتم مناقشة إقرار المحضر في الجلسة القادمة (التاسعة).

ثانياً: متابعة ومناقشة البيان الوزاري

بدأ المجلس بالاستماع إلى مداخلات الاخوة الأعضاء حول البيان الوزاري حيث تحدث كل من:

1. الأخ نبيل عمرو

2. الأخ عباس زكي

3. الأخ زياد أبو عمرو

4. الأخ حسن خريشة

5. الأخ زياد أبو زياد

6. الأخ داود الزير

7. الأخ عبد الفتاح حمائل

8. الأخ حاتم عبد القادر

9. الأخ احمد الزغير

10. الأخ احمد البطش

11. الأخ يوسف الشنطي

12. الأخ حسام خضر
13. الأخ ابراهيم أبو النجا
14. الأخ غازي حنانيا
15. الأخت جميلة صيدم
16. الأخ بشارة داود
17. الأخ كمال الشرافي
18. الأخ مفيد عبد ربه
19. الأخ جمال شاتي
20. الأخ برهان جرار
21. الأخ عبد ربه أبو عون

وقد تركزت مداخلات وملاحظات الاخوة الأعضاء حول البيان الوزاري والتشكيكية
الوزارية في المواضيع التالية:

(أ) البيان الوزاري

ركز الاخوة الأعضاء على النقاط التالية:

1. لم يتطرق البيان الوزاري إلى مشكلة اللاجئين إلا بسطور قليلة وعدم التطرق أيضاً لموضوع حق العودة، وطالب عدد من المتحدثين ايلاء هذه القضية الاهتمام الأكبر في البيان الوزاري.
2. لم يحدد البيان سياسة وخطط واضحة للحكومة لعودة النازحين، كما نص عليها اتفاق أوسلو (1).
3. لم يحدد البيان ساسة واضحة للتصدي والمواجهة مع برامج اليمين الإسرائيلي والخطط نحو تهويد مدينة القدس وتوسيع مساحتها وإغلاق المراكز السياسية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، والتوسع الاستيطاني.
4. عدم تطرق البيان إلى أي خطة للاستثمار الزراعي.
5. افتقاره إلى لغة الأرقام (الإيرادات والنفقات)، وخاصة في جانبه المالي كما لم يحدد البيان السياسة المالية بوضوح.
6. لم يتطرق البيان إلى الخطط والإجراءات الكفيلة بوضع حد للتجاوزات ومظاهر الفساد الإداري والخروج عن القوانين واللوائح المدنية والأمنية.

7. لم يطرح البيان عن كيفية إدارة المرافق الاقتصادية الوطنية (الكهرباء والماء والوقود)، كما لم يحدد البيان السياسة الاقتصادية بوضوح بما في ذلك خطط وبرامج الوزارات المعنية.
8. شكك المتحدثون في قدرة الحكومة الجديدة المقدمة في تطبيق ما ورد في هذا البيان الوزاري.

(ب) التشكيلة الوزارية

أشار الاخوة المتحدثون إلى:

1. عدم استكمال التشكيل الوزاري وعدم توزيع الحقائق الوزارية الجديدة.
2. ضم 60% من الوزراء القدامى في التشكيلة الوزارية الجديدة.
3. عدم إجراء أي مشاورات في إطار المجلس حول التشكيلة الوزارية.
4. يفترض في التشكيلة الوزارية الجديدة ان تضم في عضويتها 80% من أعضاء المجلس التشريعي و 20% من الخبراء والكفاءات من خارج المجلس بناءً على ما جاء في قانون الانتخابات.
5. إن عملية الاختيار قامت على أسس واعتبارات سياسية فصائلية وجغرافية ولم تكن على معيار التخصص والكفاءة.
6. إن إدخال أعضاء من اللجنة التنفيذية في التشكيلة الوزارية الجديدة يمس بمرجعيتها الأولى كمرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما هي مرجعية لابناء شعبنا في كل مكان.

ثالثاً: ما يستجد من أمور

- طلب الأخ رئيس المجلس التشريعي (أبو علاء) بناء على اقتراح تقدم به عدد من الاخوة الأعضاء بإصدار بيان باسم رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني وأعضائه بمناسبة انعقاد القمة العربية في القاهرة، وبمشاركة دولة فلسطين ويتضمن:
1. ترحيب المجلس بهذه القمة.
 2. وقوف المجلس بكامله رئيساً ومكتباً وأعضاء خلف القائد الرئيس الأخ ياسر عرفات في جهوده وعرضه لوجهة النظر الفلسطينية، والمطالب الشرعية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.
 3. الإشارة إلى خطورة المرحلة الحالية خاصة بعد وصول حزب الليكود

للحكم

(مرفق طيه نص القرار)

- اقترح الدكتور حيدر عبد الشافي تشكيل لجنة من أعضاء المجلس لغرض تضييق الفجوة بين طموحات المجلس وصلاحيات رئيس السلطة الوطنية حتى لا تصل إلى احتمال حجب الثقة عن الوزارة خاصة في هذا الظرف الذي نمر فيه. ورد بعض الاخوة الأعضاء إلى أن الاقتراح بتشكيل لجنة هو خارج عن التقاليد البرلمانية. وعقب الأخ أبو العلاء رئيس المجلس على الاقتراح بأن التشكيل الوزاري هو من صلاحيات الأخ الرئيس أبو عمار حصراً وان الاستشارات مع المجلس لا تتم الا بطلب منه إذا أراد أن يتشاور مع مجموعة من المجلس او اكثر فهذا شأنه، سوف تستمر مناقشة البيان الوزاري في الجلسة القادمة وستعطى الكلمات لجميع الاخوة الذين لم يتحدثوا، ثم يصوت المجلس على الثقة في الحكومة بيانها الوزاري ولذلك اعتبر الاقتراح غير قائم. وفي ختام الجلسة خاطب الأخ رئيس المجلس (أبو علاء) الأخ الرئيس أبو عمار ، مهنتاً بالروح التي تسود مثل هذه الجلسات التاريخية في الحياة الفلسطينية، حيث يجلس الرئيس يستمع بكل اهتمام إلى كلمات النقد الموجهة من أعضاء المجلس حيث تبنى وتكرس الديمقراطية الفلسطينية الحقيقية وهنا الأعضاء بالرئيس الذي يستمع ويصغي لملاحظات الأعضاء بكل اهتمام، وقال ان هذه الجلسات هي رسالة لشعبنا ورسالة للعالم ورسالة إلى جيراننا بأن البناء الديمقراطي الفلسطيني يتحقق يوماً بعد يوم، وبمثل هذا البناء سنواجه التحديات القادمة.

رفعت الجلسة الساعة التاسعة من مساء يوم الخميس الموافق 13/6/1996

على أن يستأنف المجلس أعمال اللجان يوم الأربعاء الموافق 19/6/1996

وجلسته التاسعة يوم الخميس الموافق 20/6/1996